آليات جذب الاستثمارات الخارجية الى الدول العربية في ظل العولمة -الأردن كنموذج-

الدكتور أحمد زكريا صيام*

جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

Abstracts:

The economy of the Arab countries has enacted a comprehensive and reformed policy to motivate and direct its unity towards the international policy. This policy is open to globalization, It revolution which exploits investments under the policy of specialization. All this could be done through modernizing investment laws and affecting the financial laws to achieve promotion and put an end to globalization side effects – as the world is a small village.

This study was set out to reveal the efforts which are taken to attract investments through globalization, following new laws of motivation, opening more chances and, thus raising levels of economic growth.

Finally, this study ends with results and recommendations that are to overcome the side effects of globalization and promote benefits of investment in a fruitful environment

* مساعد عميد الكلية أستاذ بقسم العلوم المالية والمصرفية. جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن.

الايميل: siam_ahmad@hotmail.com

المقدمة:

تهيئة المناخ الاستثماري بتحديث قوانين الاستثمار وتفعيل التشريعات المالية والاتفاقيات الدولية، منهج علمي سليم لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ونظراً لما تواجهه الاقتصادات العربية من تحديات وعقبات تقف دون تحقيق الطموحات .فانه لزاماً عليها أن تستجمع قواها لتستغل جميع الإمكانات المتاحة لديها كي تضمن حداً أعلى من الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس وقد كثر الحديث في الآونة الاخيرة عن العولمة كنتيجة حتمية لثورة المعلومات وانتشار المعرفة و انسياب التدفقات النقدية وتسهيل حركة رأس المال.

وهكذا باتت العولمة تشمل حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال والكفاءات معا، غير آبهة بالحدود الجغرافية والزمانية، فكان ان نهجت الدول العربية سياسات الاصلاح الاقتصادي لتصحيح اختلالات الجانب المالي والنقديوتركت بذلك العولمة آثارها جلية على جهود جذب الاستثمارات لمواكبة ركب التطور والتنمية المستدامة.

وعليه فمنذ منتصف عقد السبعينات والاهتمام يتزايد بالاستثمار وخلق المناخ المناسب له، نتيجة الثروة النفطية وما تبعها من فوائض مالية ما كانت لولا زيادة حجم الانتاج البترولي وارتفاع رقم الاعمال،الامر الذي ادى الى زيادة الادخارات والتفكير في توظيف تلك الاموال بما يضمن العائد المجزي ومصلحة الاطراف المتعاملة على حد سواء،فزيادة الاستثمار ينبغي ان تعمل على زيادة الانتاجية وتحسين النوعية مما يعود على الاقتصاد بالنمو.

وفي سبيل استقطاب الاستثمارات عموماً والخارجية خصوصاً فقد تم تحديث البنية التحتية ووضع التشريعات الكافية لجذب رأس المال الاجنبي، وبذلك تم التوجه نحو القطاعات الخدمية والصناعية باعتبارهما اكثر تنافسية وديناميكية من قطاعات التصدير التقليدية في ظل العولمة وما تعنيه من تنافسية

وشفافيةفتعددت آليات جذب الاستثمارات الى الدول العربية وبقي القاسم المشترك التغلب على تحديات العولمة وخلق فرص التشغيل لتأمين العيش الكريم ورفع سوية الآداء الاقتصادي، وهذا ما تعكسه ديناميكية النشاط الاستثماري.

أهمية الدراسة: تواجه الاقتصادات العربية عموما العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف عملية التنمية والتطوير، ولذلك فقد تنبهت الدول إلى أهمية إعادة هيكلة قطاعاتها الاقتصادية وفتح قنوات الاتصال المعرفية والعلمية. فتحقيق التنمية يتطلب تكاتف الجهود لاستغلال الموارد المتاحة وتحقيق متطلبات العيش الكريم بالوقوف على ما تعانيه تلك الدول من مشكلات عديدة كالفقر والبطالة والمديونية وضعف البنية التحتية ونقص الاستثمارات الانتاجية التي تخلق فرص توظيف للكفاءات القادرة على العطاء.

وانطلاقاً من ذلك تأتي أهمية الدراسة كونها تقف على واقع الاستثمار في ظل العولمة، لنتبين واقع المناخ الاستثماري، بتناول آليات تحديث قوانين الاستثمار وجذب الاستثمارات، لا سيما وأن هناك حوافز واعفاءات تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز فرص استقطاب الاستثمارات الأجنبية للارتقاء بالمناخ الاستثماري وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة: هناك مجموعة أهداف يحاول الباحث بلوغها، ومن بينها:

1- التعرف على ماهية الاستثمار ومفاهيمه، وبالتالي معرفة مضمون المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات.

2- الوقوف على الصورة الواقعية لماهية العولمة ونشأتها ومراحل تطورها، وبالتالي دورها في استحداث البنية التحتية لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار والمستثمرين.

3- بيان انعكاسات ذلك الدور على الاستثمارات لاستشراف الرؤية المستقبلية لأثر جهود جذب الاستثمارات من خلال الحوافز والاعفاءات المقدمة في ظل العولمة وما تفرضه من منافسة.

فرضيات الدراسة: تنطلق دراستنا من الفرضيتين الرئيستين التاليتين:
الفرضية الأولى: للحوافز والاعفاءات وتهيئة البيئة الاستثمارية أثر ايجابي للاستفادة من آليات العولمة.
الفرضية الثانية: تنعكس تلك الآثار ايجابا على جذب الاستثمارات.

منهجية الدراسة: اعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لواقع الاقتصادات العربية عموما و الأردني خاصة، وكذلك قوانين الاستثمار الحالية لمعرفة أثرها على جذب الاستثمارات، وذلك بالاعتماد على مصادر متعددة ضمن الحدود المتاحة زمنياً . وتم تذييل الدراسة بالخاتمة حيث تضمنت النتائج والتوصيات.

أولا: ماهية الاستثمار ومفهوم العولمة

لقد اتبعت الاقتصادات عموما نهجا تصحيحيا شاملاً، وقطعت شوطا ناجحا مكنها من تعزيز مسار الاقتصاد وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تسوده ظاهرة الانفتاح والعولمة وثورة المعلوماتية والاتصال، وانسياب التدفقات المالية واستقطاب الاستثمارات في ظل نهج التخا صية وإتاحة المجال الواسع ليبادر القطاع الخاص ويأخذ زمام المبادرة على أساس من الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص على حد سواء.

فمنذ منتصف عقد السبعينات والاهتمام يزداد بالاستثمار وخلق المناخ المناسب لنتيجة الثروة النفطية وما تبعها من فوائض ما لية ما كانت لولا زيادة حجم الإنتاج البترولي وارتفاع رقم الأعمال، الأمر الذي أدى الى زيادة المدخرات والبحث في توظيف تلك الأموال بما يضمن العائد المجزي ومصلحة الأطراف المتعاملة على حد سواء، فزيادة الاستثمار ينبغي أن تعمل على زيادة الإنتاجية وتحسين النوعية بما يعود على الاقتصاد بالنمو والازدهار.

وفي سبيل ذلك ومن اجل استقطاب الاستثمارات الخارجية في ظل العولمة وما تعنية من منافسة تم تحديث البنية التحتية ووضعت التشريعات الكافية لجـــذب الاستثمارات، ولذلك كان التوجه نحو المعلوماتية وكذلك القطاعات الخدميـــة والصناعيةعتبارها أكثر تنافسية وديناميكية من قطاعات ا لتصدير التقليديـــة كالزراعة مثلاً، فاستمرت الجهود لتحسين بيئة الاستثمار ومحاكاة أفضل الأنماط المرغوبة دوليا، بهدف تعزيز المنافسة إقليميـــا ودوليـــا لجـــذب المزيـــد مـــن الاستثمارات التي تنعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تـــوفير فرص التشغيل للحد من الفقر والبطالة وبما يعود بالخير والفائدة على شـــرائح المجتمع.

وإذا كانت العولمة تعني العالم بلا حـــدود، كونهـــا رديـــف المصـــطلح globalization، فإنهناك اختلاف حول نشأتها ، ومن أجل ذلك فقـــد قـــدم روبرتسون نموذجه لتطور العولمة وقسمه الى خمسة مراحل على النحو التالي(1):

المرحلة الأولى (المرحلة الجنينية): وقد بدأت مطلع القرن الخامس واستمرت حتى منتصف القرن الثامن عشر وقد شهدت نمو المجتمعات وبروز مجموعة من النظريات التي تتحدث عن وحدة العالم البشرية، وتعمقت الأفكـــار الخاصـــة بالفرد والانسانية اضافة الى بداية الجغرافية الحديثة وبروز التقويم الميلادي.

المرحلة الثانية (مرحلة النشوء): وقد بدأت منتصف القرن الثـــامن عشـــر واستمرت حتى عام 1780م. وشهدت تبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية مع تركيز خاص على الابعاد القانونية التي تحكم هذه العلاقـــات ، ونشـــأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول.

المرحلة الثالثة (مرحلة الانطلاق): وقد بدأت عام 1970 م، واستمرت حتى العقد الثاني من القرن العشرين وامتازت هذه المرحلة بظهور مفـــاهيم تتعلـــق بالهويات ودمج عدد من المجتمعات في المجتمع الدولي،وحدث تطور هائـــل في

وسائل الاتصال الدولية وتمت المنافسات الدولية كالالعاب الاولمبية وبعض الجوائز كذلك.

المرحلة الرابعة (مرحلة الصراع من أجل الهيمنة): وقد بدأت في العشرينات وامتدت حتى منتصف الستينات من القرن العشرين وتميزت بتطور شبكة المواصلات والاهتمام بحقوق الانسان وحرياته اضافة الى بروز السوق الاوروبية المشتركة التي أدت الى بروز العولمة.

المرحلة الخامسة (مرحلة عدم اليقين): وقد بدأت منتصف الستينات واستمرت حتى بداية التسعينات من القرن العشرين . وشهدت تطورا بالحاسب الآلي، وشبكة الانترنت،والتي تعد من الانجازات البشرية الهامة التي عززت التواصل الكوني.

ومما لا شك فيه تسارع وتيرة تطور العولمة كونها عملية مستمرة يمكن تلمسها من خلال المؤشرات الكمية والنوعية، وان بروز العولمة يرتبط بالثورة العلمية والمعلوماتية التي بدأت تسود العالم منذ بداية تسعينات القرن الماضي، فقد ساعدت معطيات هذه الثورة على بروزالعولمة، ذلك أن التطورالعلمي التكنولوجي سهل أن يكون هذا العالم اكثر اندماجا كما انسابت حركة الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والمعلومات والخدمات، ولذلك فللعولمة آثار إيجابية كالاستفادة من خبرات الدول المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة بسبب اندماج مؤسسات السوق مع بعضها بعضا [2] الامر الذي ساعد في بروز العولمة الاقتصادية وضرورة التفكير الجدي بجذب الاستثمارات وتحفيزها بتحديث القوانين وتعديلها، وهذا ما يفسر العديد من الباحثين سبب أهمية الاسواق المالية في تمويل التنمية بدلا من الاعتماد على قروض التغيرات الهيكلية المستمرة في الاسواق المالية الدولية والمحلية.[3]

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف الاستثمار بأنه التعامل بالأموال للحصـــول على الأرباح، ويشمل الاستثمار بمفهومه الواسع كل من الاستثمار الإنتـــاجي (الحقيقي) والاستثمار المالي. فالاستثمار الإنتاجي هو استثمار الموارد المالية لبناء الهياكل الأساسية في الاقتصاد، وهذا النوع من الاستثمار يتبعه زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي للاقتصاد، أما الاستثمار المالي فهو الاستثمار الذي يتم بتـــداول الأوراق والأدوات المالية المختلفة في الناتج الإجمالي للاقتصاد، ومن جهة أخرى يعرف الاستثمار بانه مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيـــق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول الـــتي تولـــد العوائد نتيجة التضحية بمنفعة مالية للحصول على تدفقات مالية مستقبلية.

والاستثمار كما ذكرنا أنفاً ينقسم ا لى نوعين، الاستثمار المـــالي والاســـتثمار الحقيقي، ولكل نوع منهما تقسيماته التي سنبينها تالياً:-

1- الاستثمار الحقيقي: وينقسم الاستثمار الحقيقي الى ثلاثة أقسام:-

أ- استثمارات التوسع : وهي استثمارات تسمح للمشروع او للاقتصـــاد ليواجه تطور ونمو الطلب في القطا عات الحيوية في الاقتصاد، وفي هذا النوع من الاستثمار يستلزم ان يوسع المشروع او الاقتصاد القومي من طاقته الإنتاجية وهذا لا يتحقق الا اذا أضاف المشروع او الاقتصاد القومي لرأسماله المو جـــود أصولا طبيعية انتاجية جديدة.

ب- استثمار بالإحلال او بالاستبدال: وهذا يعني ان تستبدل التجهيزات الرأسمالية القديمة والتي استهلكت طبيعيا او اقتصاديا بتجهيزات جديدة وهذا لا يتضمن اضافة جديدة لرأس المال السابق.

ج- استثمار التجديد: وهو مخصص أصلا لتخفـــيض النفقـــات ورفـــع الانتاجية وانتاج سلع جديدة يتم عن طريق احلال التجديدات الفن ية المتجـــددة محل عناصر الإنتاج والناتج وطرق الإنتاج السابقة، وهذا النوع من الاســـتثمار يمكن ان يكون مع النوع الاول او الثاني مكملا لاي منهما.

2- الاستثمار المالي: وينقسم الاستثمار المالي إلى قسمين:-

أ- القسم الأول: يتمثل في شراء الاصول المالية من أسـهم و سـندات (التوظيف المالي): وهذا التوظيف يتعلق بشراء اصول جديدة نتيجـة اصـدار جديد وقد يتعلق بشراء أصول سابقة في السوق المالي.

ب- القسم الثاني : الاستثمار عن طريق شراء سلع رأسمالية قديمة: وبصفة خاصةالالات والأجهزة التي تستخدم لإنتاج السلع الأخرى،من وجهة نظـر لفرد فان شراء اصل ما بعد توظيفه استثماريا يحقق لصـاحبه عائـدا دوريـا متجددا، لكن بالنسبة للاقتصاد القومي لا يعني هذا أن هناك زيادة في رأس المال القومي او أن هناك استثمارا جديدا، فالاستثمار هنا تحول من حائز الى حـائز آخر دون أن تتحقق إي زيادة في رأس المال.

والاستثمار الجديد عن طريق التوسع والـذي يتمثـل في اضـافة الآلات والاجهزة والمباني الجديدة الى رأس المال القومي بهدف زيادة الطاقة الانتاجيـة للاقتصاد. هذا الاستثمار اما ان يقوم به الأفراد ويسمى الاستثمار العقاري واما ان تقوم به الدولة من انشاء المدارس والطر ق والتجهيز الاجتماعي وعليه يمكن تقسيم الاستثمار الى ثلاث انواع أساسية، استثمارات سكانية واسـتثمارات إنتاجية واستثمارات اجتماعية.

كما تجدر الإشارة الى الاستثمار الاجنبي كونه يتخذ شـكلين اساسـيين أولهما الاستثمار المباشر ويكون استثمارا طويل المدى، يهتم المستثمر فيه بالاثار طويلة المدى مثل مدى تنافسية الانتاج وعائدات رأس المال، مع الاشـارة الى ضعف آداء البورصات العربية نهاية 1998 مقارنة بالاسواق المالية العالمية ويعود سبب ذلك كما يراه بعض الباحثين [4] الى ضعف هيكل البورصـات العربيـة، ولذلك أعتقد ضرورة الاستفادة من تجـارب الآخـرين، وثانيهمـا المحـافظ الاستثمارية او محفظة الاوراق المالية، وعادة ما تكون قصيرة المـدى وتهـدف للحصول على عائد سريع وقد كان لمثل هذه الاسـتثمارات دور اساسـي في

الازمة التي عانت منها الاسواق المالية في جنوب شرق آسيا، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد يكون لها دور سلبي في حال قامت بممارسات تتنافى مع مبدأ التنافسية، الا ان هذا لا يمنع من التأكيد على دور الاستثمار الاجنبي في نقل التكنولوجيا والمهارات الادارية والتنظيمية والتسويقية في ظل العولمة، هذا اضافة الى رفع درجة الكفاءة لدى المنتج المحلي الذي يضطر الى رفع مستوى انتاجه لمواجهة المنافسة، وبالنسبة لمساهمة غير الأردنيين مثلا في رؤوس اموال شركات المساهمة العامة قد بلغت حوالي (41.7%) حسب القيمة السوقية للشركات في نهاية عام 2000.

ولقد سمح قانون تشجيع الاستثمار في الأردن مثلا وبموجب نظام تشجيع استثمارات غير الأردنيين رقم (1) لسنة 1996م على الاستثمار المالي للأجانب في الاوراق المالية الأردنية، حيث يجوز للمستثمر غير الأردني شراء الاوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالي بالعملة الأردنية على أن تكون محوله من عملة أجنبية قابلة للتحويل،ولا يجوز أن تزيد الملكية غير الأردنية في الشركة المساهمه العامة على (50%) الا اذا كانت نسبة الملكية غير الأردنية عند اغلاق الاكتتاب في الشركة المساهمه العامة أكثر من (50%) ويثبت الحد الاقصى للمساهمه غير الأردنية عند تلك النسبة، ويكون الحد الادنى للاستثمار في السوق المالي هو (1000) دينار.

كما أورد نظام استثمارات غير الأردنيين مجموعة من الشروط للاستثمار في المشروعات، بحيث يجوز لأي مستثمر غير اردني أن يمتلك كامل أي مشروع او نشاط اقتصادي آخر في المملكة أو اي جزء منه باستثناء المشروعات في القطاعات التالية حيث لا يجوز أن يمتلك أكثر من (50%)، وهي:قطاع وسائط النقل البري والجوي، وقطاع التجارة والخدمات التجارية، وقطاع البنوك والتأمين، وقطاع الاتصالات، وقطاع التعدين، وقطاع المنتجات الزراعية، والاستثمار في السوق المالي.

كما يجب على المستثمر غير الأردنيأن يحول الى المملكة رأ س ماله النقدي أو قيمة حصته أو مقدار مساهمته في المشروع بعملة أجنبية قابلة للتحويل قبل اتمام اجراءات تسجيل الملكية كذلك عن طريق رسملة دينه على المشروع بشرط ان يكون الدين مدخل أصلا بعملة اجنبية قابلة للتحويل عن طريق بنك أو شركة مالية مرخصة في المملكة ، أو عن طريق اثبات ادخال اي نوع آخر من أنـــواع راس المالي الأجنبي، وأنواع راس المال الاجنبي لغايات هـــذا القـــانون هـــي مايستثمره غيرالأردني من اموال نقدية أوعينية أوحقوق لها قيمة مالية في المملكة .بما في ذلك مايلي:

أ- النقد المحول الى المملكة عن طريق البنوك والشركات المالية المرخصـــة للمستثمر.

ب-الموجودات العينية المستوردة مدفوعة التكاليف من خارج المملكة.

ج-الأرباح والعوائد والاحتياطيات الناجمة عن استثمار مـــالي اجـــنبي في المشروع اذا تم زيادة رأس مال هذا المشروع او اذا اســـتثمرت في مشـــروع منصوص عليه من المشروعات المعتبره استثماريا.

د-الحقوق المعنوية كالتراخيص وبراءات الاختراع والعلامات التجاريـــة المسجلة في المملكة.

هـــ- يكون الحد الادنى من الاســـتثمار لغـــير الأردني في اي مشـــروع (100000) دينار.

ومن أجل ذلك فقد نص القانون على مجموعة من الضـــمانات لحمايـــة المستثمر والاستثمار وهذه الضمانات تتمثل في أن يعامل المستثمر غـــير الأردني في اي مشروع استثماري معاملة المستثمر الأردني (مبدأ المســـاواة)، كمـــا أن للمستثمر مطلق الحرية في ادارة مشروعه وبالاسلوب الذي يراه وبالاشـــخاص الذين يختارهم لهذه الادارة، ويجوز نزع ملكية أي مشروع أو ا خضاعه لأي اجراءات تؤدي الى ذلك الا باستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة شريطة دفع التعويض للمستثمر ويدفع التعويض للمستثمر غير الأردني في هذه الحالة بعملة

قابلة للتحويل، هذا و للمستثمر بيع الموجودات الثابتة او التنازل عنها الى مستثمر آخر مستفيد من احكام قانون الاستثمار على أن يستعينها في مشروعه، كما يمكنه اعادة تصدير الموجودات الثابتة بموافقة اللجنة.

ويحق للمستثمر غير الأردني اخراج راس المال الاجنبي الذي ادخله الى المملكة للاستثمار فيها وما جناه من عوائد وارباح وحصيلة تصفية استثماره او بيع مشروعه أو حصته دون تأخير وبعملة قابلة للتحويل، هذا و للعاملين الفنيين والاداريين غير الأردنيين في أي مشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج المملكة وفقا للتشريعات المعمول بها، وللمستثمر أن يحيل ما يتعلق باستثمار من تعويضات وعوائد الى دولته او مؤسسة رسمية تابعة لها بحيث تحل محله اذا كانت دولته أو المؤسسة تضمن استثماره، كما تتم تسوية نزاعات الاستثمار بين المستثمر برأس مال أجنبي والمؤسسات الحكومية الأردنية وديّا بين طرفي النزاع واذا لم تتم تسوية النزاع خلال ذلك خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر فلأي من الطرفين اللجوء الى القضاء او احالة النزاع الى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار بالتوفيق او التحكيم وفق اتفاقية تسوية نزاعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الاخرى، ويجوز اجراء الرهن العيني للآلات والمعدات من الموجودات الثابتة لأي مشروع وذلك لتمكينه من الحصول على تسهيلات ائتمانية لضمان المعدات، ومع ذلك يعتقد بعض الباحثين أن سبب عدم تأثر الاسواق المالية العربية بالانفتاح على المدى القصير هو تدني حجم الاستثمارات الاجنبية في الاسواق المالية العربية[5].

وبالمقابل فقد أوجب القانون على المستثمر مجموعة من الالتزامات من بينها اعلام المؤسسة خطيا فور الانتهاء من تركيب الموجودات الثابتة وتجهيزها لغايات المشروع وتاريخ بدء العمل او الانتاج الفعلي وذلك لتحديد بدء سريان الاعفاء الضريبي من الرسوم وما يتبعها، وكذلك مسك حسابات منتظمة يدققها محاسب قانوني مجاز في المملكة، بالاضافة الى مسك سجل الموجودات

الثابتة التي دخلت فعلا في المشروع تدرج فيه جميع التفاصيل المتعلقة بها ، وبالمقابل تقديم أي معلومات او بيانات او وثائق تطلبها المؤسسة وتتعلق بالمواجودات الثابتة في المشروع والسماح لأي موظف مخول من المؤسسة أن يدخل المشروع لمطابقة البيانات والمعلومات على الواقع.

أما إذا تبين ان الموجودات الثابتة كلها أو بعضها قد بيعت خلافا لاحكام قانون تشجيع الاستثمار او استعملت في غير المشروع او استخدمت في غير الاغراض المصرح بها فيستحق على المشروع الضرائب والرسوم والغرامات المتحققة عليه وفق احكام القوانين و الانظمة النافذه، واذا اندمجت شركتان أو مؤسستان أو اكثر تكون الشركة او المؤسسة الجديدة الناتجة عن الدمج ملزمة بتنظيم حسابات مستقلة لكل مشروع مستفيد لديها قبل الدمج من تطبيق الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها خلال المدة الباقية.

ثانيا: ماهية المناخ الاستثماري في ظل العولمة

يذهب بعض المحللين الى اعتبار المناخ الاستثماري على انه حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمحددات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات ا لمحلية والتدفقات الخارج ية في اوجه الاستثمار المثلى، إلا أن للاستقرار دوره في ظل العولمة، لاسيما وقد باتت حركة رأس المال أكثر انسيابا من ذي قبل، وهذا ما يفسر رغبة المستثمر الأجنبي بالشعور بالأمان، ولأدل على ذلك ما ورد في دراسة للبنك الدولي شملت (400) شركة من (21) دولة مختارة، وتبين ان ما يقارب ثلثي العينة يرون ان المخاطر السياسية لا سيما في الدول النامية هي العنصر الأساسي عند اتخاذ القرار الاستثماري، وهذا ما يفسر العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية من حيث السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتسهيلات والحوافز، وبالتالي العوامل الاقتصادية المؤثرة.

وعلى صعيد الأنظمة والقوانين والظروف القانونية، فقد دأبت الدول تباعا على توفير قوانين تحد من الخلافات وسوء الفهم لحل المنازعات وتحديد حقوق وواجبات كل طرف بكل وضوح ودقة،منعاً للاجتهادات والتأويل لتطبيق اللوائح والتعليمات على أرض الواقع بعيدا عن التنظير، ولتتناسب وواقع الاستثمار، فكان ان استحدثت بعض القوانين والتشريعات على ضوء العولمة وضرورة التكييف مع المستجدات محليا وعالميا على حد سواء، ولذلك بات واضحا ما يقع على عاتق الاسواق المالية العربية من مسؤوليات[6] جسام كتطوير أدائها الاقتصادي وتنويع وتعميق فرص الاستثمار في الاسواق المالية العربية لجذب الاستثمارات الاجنبية.

فالحديث عن الاقتصادات العربية وفي ظل العولمة ومناخ الاستثمار، يعني بالضرورة التحدث عن تطورها التاريخي لبلوغ العولمة،من حيث عولمة وشمولية الإنتاج والخدمات نتيجة الثورة التكنولوجية وتدفق المال والمعلومات تمشيا ونهج الانفتاح على الخارج بإزالة العوائق الجمركية وتكييف أواصر الترابط بين دول العالم تجاريا وماليا واقتصاديا وتكنولوجيا، فسارعت وتيرة انتشار العولمة وباتت فرصها كبيرة وتحدياتها اكبرفأصبحت تأثيراتها واضحة على الاقتصادات كافة والبيئة الاستثمارية خاصة.

أولا: سمات مناخ الاستثمار في الدول العربية:

1- الأوضاع والظروف السياسية: ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت (400) شركة من (21) دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية ان 61% من المستثمرين يعتبرون ان المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا هاما في قرارات الاستثمار في البلدان النامية.

ولذلك فإن مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم ومصادره والتدخل الحكومي

النشط في العمليات الاقتصادية تعتبر من اهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار، كما تشير الى ذلك تقارير لجان البنك الدولي والدراسات المتخصصة في هذا المجال.

2- الأوضاع والظروف الاقتصادية: لقد استطاعت الدول العربية ومن خلال مواردها ان تعمل على التكيف مع الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية لتخرج من الأزمات باقتصاد صحي ومتنامي، ولقد حافظت على سعر صرف لعملتها بحدود معينة، كما سيطرت على التضخم الذي تولد عن الأزمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي عموما، على الرغم من عبء المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة والتي تجاوزت 160 مليار دولار، [7] ويشمل ذلك مديونية ثلاثة عشر دولة عربية وقد استثني سبع دول نفطية.

اما فيما يتعلق بالبنية التحتية الأساسية، فقد استطاعت إنشاء شبكة طرق واسعة ومتطورة ووسائل اتصالات حديثة وفي هذا المجال عملت بعض الدول على خصخصة قطاع الاتصالات وسمح للأجانب بالتملك، وتوفرت شبكة خدمات صحية متطورة من خلال المستشفيات والمراكز الطبية المنتشرة، وطورت أيضا نظاما تعليميا ينسجم مع أهداف التنمية ويعنى بمتطلباتها بتوفير شبكة من المرافق التعليمية المتمثلة بالمدارس والمعاهد والجامعات، والعمل على مد شبكات المياه والكهرباء، وعملت على تنمية وتطوير الجهاز المصرفي ليلبي متطلبات مرحلة الانفتاح الاقتصادي بصورة ديناميكية ومستمرة . كما زاد من قدراته التسويقية وانتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي وتثمين المبادرة الفردية ومارس قواعد العلاقة المتينة بين القطاعين العام والخاص.

3- الأوضاع والظروف القانونية: نتيجة لمتطلبات المرحلة القادمة والتي تدخل فيها بعض الدول مرحلة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي للدخول في منظمة التجارة العالمية الحرة (W.T.O) وتبني برنامج التخاصية، فقد عملت الدول على تحديث التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة للاستثمار، والأنظمة

الصادرة بموجبه، وقانون الشركات، وقانون ضريبة الدخل، وتخفيض مستوى الشرائح الضريبية، وقانون الأوراق المالية ، وتعليمات التداول في سوق الاوراق المالية، وتحرير صرف العملات الأجنبية ، ورفع القيود على انسياب العملات الأجنبية، وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الأجنبية.

ثالثا: واقع الاستثمار في الأردن

يتضح من ملامح الاقتصاد الأردني وبناء هيكلته الحاجة الى تنمية المشروعات واستقطاب التدفقات المالية وتقديم الحوافز بشكل اكبر لتنشيط الاستثمارات وتنمية عجلة الإنتاج، فكان أن تأسست مؤسسة تشجيع الاستثمار بموجب قانون الاستثمار رقم (16) لسنة 1995 لتتمتع بذلك بالشخصية الاعتبارية ذات الاستقلال المالي والاداري ولتباشر اعمالها في البحث عن الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار والترويج لها من خلال تعزيز الثقة بالبيئة الاستثمارية والعمل على تسهيل اجراءات التسجيل والترخيص للمشروعات الاستثمارية ومتابعة القائم على اساس الفاعلية والتكلفة الأقل، وتقديم المشورة متى اقتضت الحاجة للمعلومات والبيانات اللازمة.

فكان أن تبنى الأردن مبدأ الانفتاح والحرية الاقتصادية لجذب التدفقات الاستثمارية الاجنبية، حيث استفادت الكثير من المشروعات من قانون تشجيع الاستثمار سواء في قطاع الصناعة ام الفنادق ام الزراعة او النقل البحري والسكك الحديدية والمستشفيات وبغض النظر كانت محلية ام أجنبية.

والذي يلفت الانتباه زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية في بعض المشروعات بعد ان كان حجم الاستثمار الاجنبي لايتجاوز 78 مليون للعام 1996، فقد تمت المصادقة على حوالي 310 مشروع جديد بحجم استثمار يراوح 301 مليون دينار، وتم منح 2953 مشروع اضافي لغايات استكمال اقامة المشروعات التي استفادت من القانون، كما عمدت مؤسسة تشجيع الاستثمار الى انهاء ما يراوح 9275 معاملة جمركية تتعلق بالاعفاءات الجمركية اضافة الى قيام

المؤسسة بانجاز ما يقارب 650 معاملة تتعلق باقامات المستثمرين والعمال وتأشيرات الزيارة، كما عمدت المؤسسة خلال عام 2003 الى انهاء ما يقارب 2794 معاملة جمركية وزيارة 240 مشروع وانهاء معاملات لقرابة 300 مشروع جديد،ونشير الى تطور الاستثمار الاجنبي المباشر و زيادة أهميته نظرا لحاجة التطور في الدول المتقدمة،[8] حيث لم تبرز الاستثمارات الاجنبية المباشرة قبل الثورة الصناعية بسبب ضعف النشاطات الاقتصادية.

1- الإستراتيجية الاستثمارية: على المستثمر أن يرسم استراتيجية محددة مراعيا في ذلك التنويع والآجال الاستثمارية وحدود الانكشاف وبالتالي درجة التصنيف الائتماني[9]، ذلك أن أي إستراتيجية يجب ان تتوافق مع مبادئ الاستثمار الأساسية كالأمان (Safety) السيولة (Liquidity) والربحية (Profitability) ومن الأمور التي تؤسس عليها إستراتيجية الاستثمار هي:

أ- التنويع (Diversification): يشمل ذلك التنويع في العملات والأدوات المستثمر بها حفاظا على سلامة المحفظة المالية، ولتحقيق درجة عالية من السيولة والربحية.

ب- الأدوات الاستثمارية المستعملة (Types of Investments): يجب أن تتحدد الأدوات التي سيتم الاستثار بها حيث أن هذه الأدوات سـ تعسر درجة المخاطرة ومدى قبولها في ضوء العوائد المتوقعة.

ج- آجال الاستثمار (Maturities): يجب أن يتم الاستثمار في الآجال التي تتناسب مع التدفقات النقدية لتحقيق السيولة اللازمة في الاوقات المطلوبة.

د- التصنيف الائتماني (Credit Rating):يجب على استرا تيجية الاستثمار المتبعة ان تحدد التصنيف الائتماني المقبول لتتـم العمليات الاستثمارية للبنك أو المؤسسة المالية على اساسه.

هـ حدود الانكشاف (Exposure): يجب عدم تعريض الاستثمار للمخاطرة، بحيث تتم عمليات الاستثمار وفق أسس تبين الحدود القصوى التي

لا يجوز للا ستثمار ان يتجاوزها مع المؤسسة الواحدة أو السوق الواحد أو المركز المالي الواحد.

2- قانون تشجيع الاستثمار في الأردن: يمنح هذا القانون اعفاءات ضريبية للمشروعات الاستثمارية في قطاعات متعددة وقد قسم المناطق التنموية في الأردنالى أ ، ب ، ج ، وفي مجال الاعفاءات الجمركية فقد اعفيت الموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب الجمركية بشكل كامل في حين تعفى قطع الغيار من هذه الرسوم والضرائب بشرط ان لا تزيد قيمتها على 15% من قيمة الموجودات الثابتة وفي حال التوسع بما نسبته 25% من الطاقة الانتاجية للمشروع تعفى المو جودات اللازمة للتوسع بشكل كامل ، أما في مجال ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية فيتم اعفاء المشروعات منها لمدة 10 سنوات اعتبارا من تاريخ بدء العمل للمشروعات. أما بالنسبة للخدمات او الانتاج الفعلي للمشروعات الصناعية فهو حسب النسب التالية:-

- (25%) اذا كان المشروع في المنطقة التنموية (أ)
- (50%) اذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ب)
- (75%) اذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ج)

وفي حالة التوسعة او التحديث المؤدي الى زيادة الانتاج بنسبة 25% يتم منح اعفاء اضافي لمدة سنة واحدة وقد عامل هذا القانون المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني حيث منحه حق الاستثمار في المملكة بالتملك او المشاركة او المساهمة وبنسبة ملكية غير محدودة (باستثناء التجارة والمقاولات الانشائية والتعدين فقط اشترط ان لا تزيد الملكية على 50%). كما ان هذا القانون قد حدد مساهمة غير الأردني بما لا يقل عن 50 الف دينار باستثناء الشركات المساهمة العامة، وأجاز له بإخراج رأس المال الذي ادخله للمملكة مع عوائده كما ان الاطار المؤسسي لتنفيذ قانون تشجيع الاستثمار الذي انيط .بمؤسسة تشجيع الاستثمار يعمل على تسهيل حصول المستثمر على التراخيص اللازمة لمشروعه من خلا ل خدمة المكان الواحد ويساهم في تبسيط وتسهيل

الاجراءات على المستثمرين . فقد شهدت الاستثمارات الاجنبية الخاضعة لهـذا القانون نموا خلال السنوات الخمس الاخيرة، فقد ارتفعت من حـوالي (76) مليون دينار عام 1996م الى (438) مليون دينار في عام 2000.

كما توفر المدن الصناعية البيئة الملائمة للاستثمار الصناعي من خلال تهيئة البيئة التحتية اللازمة للمشروعات على اسس علمية مدروسة، هذا اضـافة الى توفير الخدمات المساندة، حيث ان مؤسسة المدن الصناعية والتي انشئت عـام 1980م تقوم بالعمل على تبسيط الاجراءات الادارية من خلال اصدار رخص المهن وإيصال الخدمات المختلفة للمشروعات . وتتمتع المشروعات المقامـة في المدن الصناعية بالإعفاء من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين من تاريخ بدء الانتاج الفعلي ، وكذلك الإعفاء الدائم من ضريبة الابنية والأراضي إضافة الى الإعفاء أو التخفيض من رسوم معظم الخدمات البلدية.

كما تم إنشاء مؤسسة المناطق الحرة عام 1973م، لتـؤدي دورا هامـا في تشجيع الصناعات التصديرية لتتمتع بمزايا إعفاء كافة البضائع المستوردة لهـذه المناطق من الرسوم والضرائب الجمركية، وكذلك اعفاء المشروعات العاملة في هذه المناطق من ضريبة الدخل لمدة 12 عاما، والاعفاء مـن ضـريبة الابنيـة والاراضي، بالاضافة الى السماح بحرية تحويل الارباح / رأس المال للخارج.

3. معوقات جذب الاستثمارات الخارجية في ظل العولمة : انعكست سياسـة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي التي تبناها الأردن وقد خطى خطوات واسـعة باتجاه رفع سوية الاداء الاقتصادي على الاستثمارات المحلية والاجنبيـة، فقـد تحققت قفزات كبيرة وشهد حجم الاستثمار نموا واضحا منـذ العـام 1996، وليصل الى قرابة الخمسة مليار دولار، وهذا يعكس نمو اعداد المشروعات من 251 مشروع عام 1996 الى حوالي 1855 مشروعا اواخر العام 2003، الا أنه لابد من التنبه لتصنيفات مخاطر الاستثمار والتفريق بين المخاطر النظامية الناشئة عن البيئة والمحيط والمخاطر غير النظامية الناشئة عن طبيعة ونوع الاستثمار [10]، ذلك أن هناك معوقات لا زالت تقف في وجه نجاح بعض الاستثمارات، منها

ما تعلق بمناخ الاستثمار، ومنها ما تعلق بحجم الاقتصاد ومن اهم تلك المعوقات:

ا- **معوقات تتعلق بالمناخ الاستثماري:** ونعني بذلك الرسوم الجمركية المفروضة تحديداً على المواد الخام بالاضافة الى الامور الاجرائية ذات الطابع الروتيني وما يصاحب ذلك من استنزاف للوقت والجهد.

ب- **حداثة عمليات الترويج والتسويق:** على الرغم من ابرام الأردن للعديد من الاتفاقيات التي تتيح المجال واسعا لعبور الاسواق العالمية الا اننا ما زلنا نشهد وللاسف تذبذبا في اداء سوق راس المال رغم ما له من اثر بالغ الاهمية في توفير السيولة النقدية والتمويل اللازم للمشروعات في الاجلين المتوسط والطويل، نتيجة لحداثة عمليات الترويج والتسويق للمنتجات المحلية في الاسواق العالمية مما يقلل من الانتاجية ويزيد من التكاليف على حساب العوائد والارباح المتوقعة.

4- الحوافز والإعفاءات التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار في الأردن: من اجل استقطاب الاستثمارات الخارجية كان ان قدمت بعض الحوافز والاعفاءات الجمركية والضريبة بالاضافة الى توفير المناطق الصناعية المؤهلة، انطلاقا من الايمان بضرورة توفير اطار مؤسسي يعمل على جذب الاستثمارات، ولذلك قدم قانون تشجيع الاستثمار في الأردنبعضا من الحوافز والاعفاءات الجمركية والضريبية لتنمية الاقاليم تنمية متوازنة وتحفيز المصدرين وتشجيع الاستثمار في قطاعات معينة بتقديم التسهيلات التمويلية أحيانا.

ا- الإعفاءات الجمركية:

§عفاء من الرسوم الجمركية والضرائب للموجودات الثابتة للمشروع بنسبة 100%.

§ إعفامن الرسوم الجمركية والضرائب للموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع او تطويره او تحديثه اذا ما ادى ذلك الى زيادة لا تقل عن 25% من الطاقة الإنتاجية.

§ إعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب لقطع الغيار المستوردة للمشروع على ان لا تزيد قيمتها عن 15% من قيمة الموجودات الثابتة.

§ إعفاءات إضافية للفنادق والمستشفيات من الرسوم الجمركية والضرائب لمشترياتها من الاثاث والمفروشات واللوازم لغايات التحديث والتجديد مرة كل سبع سنوات.

ب- الإعفاءات الضريبة:

§ اعفاء من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات بنسبة 25% - 75% حسب موقع المشروع.

§ إعفاء إضافي من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية في حال توسيع المشروع او تطويره وادى ذلك الى زيادة في الطاقة الانتاجية بواقع سنة واحدة لكل زيادة في الانتاج لا تقل عن 25% (شريطة ان لاتزيد مدة الاعفاء الاضافية عن اربع ولكن تجدر الاشارة الى أن لأدوات الاستثمار تواريخ استحقاق محددة (10) وعلى المستثمر أن يوافق بين الاستحقاقات والتدفقات للحفاظ على درجة سيولة مناسبة، فالاعتمادعلى الاعفاءات الضريبية والحوافز المقدمة عامل مساعد.

ج- الحوافز التي تقدمها المناطق الصناعية المؤهلة: اضافة لما قد يكون من حيث انشاء المشروعات في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن من اجل الاستفادة من اقتصاد سوق حر مفتوح واستقرار سياسي، وبنية تحتية ذات شبكة اتصالات متطورة وقوى عاملة مدربة ماهرة باجور منافسة وشبكة نقل ممتازة وحرية ادخال العملة الصعبة دون قيود فان تلك المناطق توفر الحوافز التالية:-

§ تضمن المناطق الصناعية المؤهلة دخول المنتجات التي تصنع داخلها الى سوق الولايات المتحدة الامريكية معفاة من الرسوم والتعرفة الجمركية.

§ لا يوجد حد أعلى لحصص الإنتاج في المناطق الصناعية المؤهلة.

§ إعفاء كامل من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية على الارباح الناجمة عن التصدير.

§ إعفاء الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية.

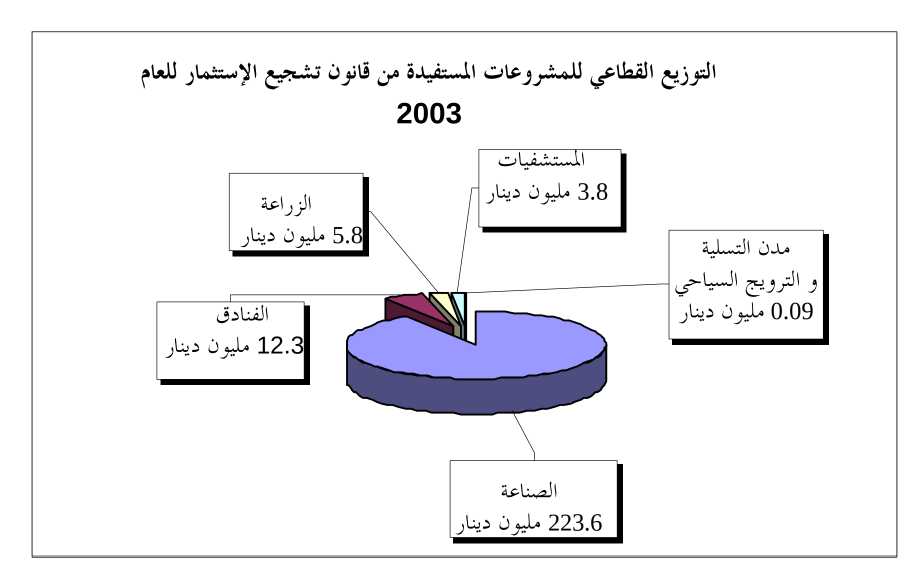
§ الأراضي والمباني متوفرة للبيع او الإيجار.

§ لا توجد أيقيود مفروضة على تملك المشروع الصناعي من قبل المستثمر غير الأردني.

هذا وقد أثمرت تلك الحوافز والاعفاءات فازدادت المشروعات الجديدة التي تقدمت للاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار، حيث تشير احصائيات مؤسسة تشجيع الاستثمار الى ان حجم الاستثمار بالدينار الأردني قد بلغ في قطاع الصناعة 2478760654 في حين استحوذ قطاع الفنادق على 1148475912دينارأردني، اما الزراعة فكان نصيبها 144295330في حين بلغ حجم الاستثمار في قطاع المستشفيات 174717882 دينارأردني، اما النقل البحري والسكك الحديدية فكانت حصتهما 18760000 دينارأردني، اما مراكز المؤتمرات 43420000 دينارأردني، وهذا يعني ان الحجم الكلي للاستثمار قد بلغ 3994779778 دينار اردني منه 2393681449 دينار اردني استثمارات محلية والباقي والذي يبلغ 1601098329 دينار اردني هي استثمارات غير اردنية تشمل العربي والامريكي والكندي والاوروبي ودول أخرى.

كما بلغ عدد المشروعات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2003، (276)مشروعاً بنسبة انخفاض مقدارها (11%) مقارنة بعدد المشروعات لعام 2002 والبالغ (310) مشروعاً، وقد بلغ مجموع رؤوس الأموال المسجلة لهذه المشروعات لعام 2003 ما قيمته (245.8) مليون دينار بنسبة إنخفاض مقدارها (18.3%) مقارنة بقيمة رؤوس أموال المشروعات لعام 2002 والبالغة (301) مليون دينار .

ويعود الإنخفاض الملحوظ في قيمة المشروعات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار إلى الظروف السائدة في المنطقة، والتي إنعكست على إرتفاع أسعار النفط الخام، واحدثت تباطؤاً في حركة الاستثمارات الإقليمية والدولية.



المصدر: مؤسسة تشجيع الاستثمار، التقرير السنوي لعام 2004، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية .

رابعا: سمات وواقع الاقتصاد العربي

يشير بعض الباحثين (11) الى أهمية أن تقوم الاقتصادات العربية بتكثيف الجهود للتغلب على مخلفات القصور التاريخي الناتج عن فشل نماذج التنمية المتبعة،بحيث تعاني البلاد العربيه من انخفاض مستوى التجانس الاقتصادي والاجتماعي أحيانا، ولمفهوم التجانس الاقتصادي ابعاد عديدة كالتفاوت في حجم الموارد البشرية والتفاوت في حجم الموارد الطبيعية والتفاوت في حجم ومستوى وسائل الانتاج والتقدم التقني والتفاوت في توزيع الدخل وحجمه. أما مفهوم التجانس الاجتماعي فيبدو من خلال التفاوت في مستوى التعليم ونسبة الامية ومستوى الخدمات الصحية والخدمات الثقافية.

اما من حيث الناتج المحلي فانه يمكن التمييز بين اربعة مجموعات من الدول تتشابه الى حد بعيد في خصائصها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في انماط ادائها الاقتصادي:-

1- **المجموعة الأولى:** تشمل هذه المجموعة كل من الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، عمان، قطر، ليبيا، الكويت.. اذا يبلغ الناتج المحلي لهذه المجموعة 64.4% من اجمالي ناتج الدول العربية بالأسعار الثابتة في حين ان عدد سكانها لا يمثل اكثر من 9.3% من اجمالي السكان في الوطن العربي .

2- **المجموعة الثانية:** تشمل هذه المجموعة كل من البحرين وتونس والجزائر وسوريا والعراق ومصر. حيث يبلغ الناتج المحلي لهذه المجموعة 29.6% من اجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين ان عدد سكانها يبلغ 58.8% من اجمالي السكان في الوطن العربي.

3- **المجموعة الثالثة:** تشمل هذه المجموعة كل من الأردن ولبنان والمغرب ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول 4.4% من إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي في حين ان عدد سكانها يمثل حوالي 14.9% من اجمالي السكان في الوطن العربي.

4- **المجموعة الرابعة:** وتشمل هذه المجموعة جيبوتي والصومال والسودان وموريتانيا واليمن ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي لهذه المجموعة 1.6% من اجمالي الناتج الاجمالي للوطن الا عربي في حين ان نسبة عدد سكانها تصل الى 20.5% من اجمالي سكان الوطن العربي اما بالنسبة لمتوسط دخل الفرد فيتراوح ما بين 260 دولار في الصومال الى 18000 دولار في الكويت . ومن هذا المنطلق فانه يصعب العثور على بلد عربي يمكن ان يمثل الدول العربية كمجموعة.

ومن أجل ذلك فقد بدأت المساعي والجهود في مجال التكامل الاقتصادي العربي منذ تأسيس الجامعة العربية عام 1945 م حينما وضعت الأسس لتحقيق تعاون عربي مشترك في الشؤون الاقتصادية والسياسية والمالية بين الاقطار الاعضاء في الجامعة العربية، فقد نصت معاهدة الدفاع المشترك على انشاء مجلس اقتصادي لوضع اسس التعاون الاقتصادي العربي ورفع مستوى المعيشة في

الدول العربية وتنمية ا قتصادياتها واستثمار مرافقها الطبيعية. فاستندت الاتفاقية على بنود رئيسة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر   حرية تبادل السلع والمنتجات، وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، اضافة الى حرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

وهكذا يبدو للوهلة الاولى أ ن هناك تباطؤ في نسبة النمو الاقتصادي وهو بذلك اقل من نسبة النمو السكاني . بالاضافة الى تحرير القطاع الخاص من العديد من القيود الاقتصادية المفروضة على نشاطه انسجاما مع التوجه العالمي نحو الخصخصة وحرية الاسواق والتحرر الاقتصادي. ناهيك عن زيادة حجم المديونية والعمل على جدولة الديون وبالتالي إرتفاع عبء المديونية وخدمتها، وبالتالي انتشار البطالة في بعض الأقطار العربية، وهجرة العديد من العاملين العرب الى خارج الوطن العربي، ادى الى تدني نسبة النمو الاقتصادي وتراجع دور القطاع العام وزيادة استيراد السلع الاستهلاكية و ارتفاع نسبة الفقر، فكان التوجه نحو جذب الاستثمارات لتوفير فرص التشغيل وجذب العملات الصعبة للحد من الفقر والمديونية وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات.

الخاتمة: نلاحظ ومن خلال المقارنة ما بين السنوات 1997 إلى سنة 2004 ان المشروعات قد نمت وزادت في الأردن، مستفيدة في ذلك من قانون تشجيع الاستثمار والحوافز والاعفاءات التي يقدمها القانون، فمن خلال الجدول نلاحظ ان حجم الاستثمارات المحلية بالدينار الأردني ما بين عام 1997 وعام 1998 قد زادت من (251360035) إلى (322355102) وان عدد المشروعات قد زادت من (142) إلى (146) وبالتالي فان معدل النمو اصبح (22.8)، كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية بالدينار الأردني للعامين 1997-1998 من (123683845) إلى (144808550) وان معدل النمو اصبح (0.43).

أما بالنسبة لحجم الاستثمارات المحلية ما بين عام 1999 وعام 2000، فاننا نلاحظ ان عدد المشروعات قد انخفض من (310) مشروع إلى (260) مشروع

وان حجم الاستثمارات قد انخفض ايضاً من (364594990) إلى (354895964) وان معدل النمو (0.18) ، أماحجم الاستثمارات الاجنبية للعامين 1999-2000 نلاحظ انه قد زاد من (184186191) إلى (438378862)، وفي العامين 2003 و 2004، فاننا نلاحظ ان عدد هذه المشروعات قد زاد من (288) إلى (421) وان حجم هذه الاستثمارات قد زادت من (177945533) إلى (322674046) وانمعدل النمو قيمته موجبة ، وكذلك الحال فاننا نجد حجم الاستثمارات الاجنبية قد زادت من (83714925) إلى (95652803)وان معدل النمو قيمته موجبة بنسبة (14.17) للعامين 2003، 2004. وعليه وبناء على ما سبق يمكن أن نخلص الى مجموعة من النتائج والتوصيات التي نجملها فيما هو آت:

النتائج:

1-ارتباط تطور العولمة بالثورة المعلوماتية، وهي بذلك تحمل معها فرصا معرفية واستثمارية، الا انها تحمل في طياتها مخاطر عديدة ومتنوعة.

2- العولمة من الظواهر التي تمارس ويعيشها الناس يوميا نتيجة لتطور وسائل الاتصال وقد اصبحت حقيقة ملموسة يمكن تلمسها باستخدام المؤشرات الكمية والنوعية.

3-للعولمة آثارها الجلية ، ففي المجال الاقتصادي نجحت العولمة في تحقيق نسب نمو مرتفعة والحد من ظاهرة البطا لة بايجادها آليات استثمارية وفرت فرص تشغيل بفضل المشروعات القائمة.

التوصيات: من أجل تعزيز الايجابيات التي يمكن أن تتحقق نتيجة إستحداث القوانين الجاذبة للاستثمار وانسجاما مع متطلبات العولمةنوصي بما يلي:

1-استجابة للعولمة من الضروري ربط أسواق الاوراق المالية من أجل تحقيق التكامل المرجو عربيا، وبالتالي تحديث البنى التحتية بما ينسجم ومتطلبات العولمة.

2- ضرورة اتجاه الدول العربية نحو التكامل والتكتل الاقتصادي، واقامة السوق العربية المشتركة والمناطق الحرة المشتركة لمواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق التنمية ورفع سوية الآداء الاقتصادي.

3- تنفيذ الاتفاقات العربية وخاصة المتعلقة في تسهيل حركة تدفق رؤوس الأموال، وانتقال الأشخاص وتبادل الخبرات المالية والمعلوماتية.

4- تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة بين الدول العربية و إدخال نظام التداول الالكتروني.

الجدول رقم (1) يبين حجم الاستثمارات المحلية ومعدل نموها للفترة (1997-2004)

القطاع		1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الصناعة	القيمة	158492660	138831639	203697417	99040034	386410917	152381204	157742344	268942084
	معدل		012-		0.51		0.60		0.81
الفنادق	القيمة	6696600	121494133	82386623	221659960	41400068	2983947	11142849	17864192
	معدل		17		1.69		0.92		0.60
الزراعة	القيمة	12195000	22011330	26180000	1955000	19452000	2893000	5100000	16005300
	معدل		0.80		0.92		0.85		2.13
المستشفيات	القيمة	5500000	38581000	31580950	32190970	24051640	2079851	3870340	13932470
	معدل		**6**		0.91		0.91		2.59
مدن التسلية	القيمة	8206375	1437000	20750000	50000	938000	3000000	90000	5930000
	معدل		0.82		0.99		2.19		64.8
المجموع	القيمة	**251360035**	**322355102**	**364594990**	**354895964**	**472252675**	**163338002**	**177945533**	**322674046**
	معدل		**22.86**		**0.18**		**1.08**		**70.93**

المصدر: التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

الجدول رقم (2)   يبين حجم الاستثمارات الاجنبية ومعدل نموها للفترة (1997-2004)

القطاع		1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الصناعة	القيمة	63605220	45477218	165666191	95928862	379461192	76677931	81764925	76677931
	معدل		0.28		0.42		0.06		0.06
الفنادق	القيمة	51640000	86623332	16770000	340500000	19100000	1600000	1200000	1600000
	معدل		0.67		1.03		0.33		0.33
الزراعة	القيمة	4865000	3556000	1750000	250000	3278000	11212872	750000	11212872
	معدل		0.26		0.85		13.9		13.9
المستشفيات	القيمة	--	7589000	--	--	5150000	61602000	--	61602000
	معدل		--		--		--		--
مدن التسلية	القيمة	3573625	1563000	--	1700000	2112000	--	--	--
	معدل		0.56		--		--		--
المجموع	القيمة	**123683845**	**144808550**	**184186191**	**438378862**	**409101192**	**95652803**	**83714925**	**95652803**
	معدل		**0.43**		**0.24**		**14.17**		**14.17**

المصدر: التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية

الهوامش

1. يسن، السيد، مفهوم العولمة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 228 شباط 1998 م .ص 11.
2. د.عصام الجلبي، تعقيب على ورقة، د.فتح الله العلو، " تحديات عمولة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية "، منتدى الفكر العربي، عمان، 1995م.
3. World Bank ,Global Development Finance ,1999
4. د.نبيل حشاد، العلاقات المالية الدولية العربية في القرن الحادي والعشرين، أعمال المؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة 11/14 نوفمبر 1998م.
5. حسني خريوش ، الاستثمارات العربية في الخارج (المحددات والحلول) ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد 19 ، 1999 م .
6. د.صبري زايد السعدي، الأسواق المالية الدولية والاقتصاد السياسي للتنمية في البلدان العربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد 21 خريف 2000 م .
7. صندوق النقد العربي، التقرير السنوي 1998 م .
8. د.حسين نجم الدين، تطور الاقتصاد الدولي والتنمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987م
9. د.أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان، 1999، ص 22.
10. د.أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان، 1999، ص23.
11. فتح الله والعلو، تحديات عمولة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، سلسلة دراسات عربية، منتدى الفكر العربي، 1996، عمان، ص52.

قائمة المراجع

1- ابراهيم محمد الفار، اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول العربية، دار النهضة العربية 1999م.
2- حسن عبد الله جوهر، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية و تحديات التكامل الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد144، نيسان 2001.
3- عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، مجلد 28 عدد 2 تشرين أول / كانون اول 1999 م الكويت.
4- عبد العظيم زينب، صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية ، جوانب سياسية ، الأهرام الاقتصادي ، العدد 143 ، القاهرة 1999 م .
5- مصطفى الكفري ، العولمة ، آثارها الاقتصادية على البلدان العربية ، ورقة عمل ، مؤتمر الاقتصاد الخامس ، جامعة اليرموك 1999 م .
6- منير الحمش ، مؤسسات اقتصاد العولمة ' شؤون الشرق الأوسط ، عدد 95 آيار 2000 .
7- يسن، السيد، مفهوم العولمة، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 228 شباط 1998 م.
8- دكتور أحمد عبد الحميد ـــ النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية ـــ القاهرة ـــ دار النهضة العربية ـــ عام 1988
9- دكتور علي عبد القادر ـــ سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ـــ الكويت ـــ عام 2002
10- دكتور علي توفيق الصادق ـــ القدرة التنافسية للاقتصادات العربية ـــ صندوق النقد العربي ـــ أبو طبي ـــ عام 1999

11- دكتور علي توفيق الصادق / دكتور وليد عدنان الكردي ــ دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي ــ صندوق النقد العربي ــ دمشق ــ عام 2000
12- البنك المركزي الأردني ــ التقرير السنوي لسنوات مختلفة ــ عمان.
13- مؤسسة تشجيع الاستثمار ــ قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار 1995 ــ عمان.
14- مناخ الاستثمار في الدول العربية ــ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ــ الكويت ــ عام 2001.
15- د.أحمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان، العام 1999.